الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وعمليات التمهيد لانشاء "الدويلة الفلسطينية"

سلطات الاحتلال الاسرائيلي تستغل الظرف العربي الراهن وانحسار العمل الفدائي خاصة في الارض المحتلة والقطاع

بعد مرور اربع سنوات ونصف السنة تقريبا على الاحتلال الاسرائيلي تقرر اسرائيل اجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية . وهذه الخطوة تجيء بعد دراسة عميقة لكافة الظروف ولابعاد واهداف هذا المخطط ، وبعد سلسلة من الاجراءات التمهيدية ، بحيث يبرز مره اخرى ، وبدرجة اكثر خطورة اليوم ، احتمال خلق « الدولة الفلسطينية » لصيغة القضية .

وقد مهدت اسرائيل لهذا القرار ، واختارت الظرف الملائم بعد انحسار العمل الفدائي في الارض المحتلة بصورة عامة ، وانحساره في قطاع غزة بصورة خاصة .

ففي بادىء الامر ، تظاهرت اوساط الحكم العسكري بمعارضة النشاط السياسي في الضفة الغربية ، وحرص الحكم العسكري على اشاعة هذا الموقف بحيث « اثار » حوله حول الموضوع وكانت سلطة الاحتلال تحاول تظاهرها هذا ، وبالحملة الصحفية التي اطلقتها ، ان تترك الانطباع الذي يوحي بان النشاط السياسي في هذه الفترة هو مطلب شعبي تقف وراءه الصحافة والراي العام في الضفة .

وقد بدا « العاملون الاجتماعيون » في شهر تشرين الاول الماضي ، يحمل سكان عدة مدن من الضفة الغربية ، على توقيع العرائض التي سترسل الى الحاكم العسكري وتتضمن طلب الموافقة على اجراء انتخابات البلديات والمجالس المحلية .

وقد « لاحظ » الصحف الاسرائيلية انضاء ما اسمته بـ « الفلبان » في مطالبة السكان باجراء انتخابات جديدة للسلطة المحلية، واتخذ الحاكم العسكري موقف « عدم التدخل » ، واكتفى بالاعلان فقط بانه اذا تقدم معظم السكان في هذا المجال او ذاك ، بطلب اجراء انتخابات جديدة فان الحكم العسكري يدرس الطلب بعد ذلك !

كذلك نشط الحكم العسكري في هذا المجال، فاجرى راديو اسرائيل مقابلات في برنامج شريط الاسبوع (تشرين الثاني ١٩٧١) مع عدد من وجهاء الضفة حول قرار اجراء الانتخابات للمجالس البلدية ، وبالطبع كانت آراء الوجهاء هؤلاء تلقي بضرورة اجراء الانتخابات ، وتتضمن الايحاء بفكرة الدولة الفلسطينية :

– « الظروف التي نعيشها تتطلب ان تكون هناك زعامة منبثقة عن ارادة الشعب حتى نكون تلك الزعامة هي التي تقرر مصير الشعب .. »

– « اننا نعيش تحت حكم عسكري وليس بالامكان اجراء انتخابات حرة في مثل هذا الوضع ؛ يجب اقامة حكم مدني في الضفة الغربية اولا ، وقبل كل شيء وبعد ذلك نأتي الانتخابات » .

وبعد مبادرتها الى تكوين انطباع مضلل بان الانتخابات البلدية مطلب شعبي ، بدأت ترتب تكتيكاتها لانجاح تلك الخطوة ، وذلك من خلال الاسلوب التالي : فقد عمدت سلطات الاحتلال الى تجزئة هذه الانتخابات بعدم اجرائها دفعة واحدة في جميع المناطق ، لتفادي رد فعل جماعي موحد منها ، فقد تحدد موعد اجراء الانتخابات للمدن العشر (جنين ، طولكرم ، قلقيلية ، اريحا ، نابلس ، طوباس ، بعيد ، سلفيت ، عنبتا ، وعرابة) في ٢٨ آذار ١٩٧٢ وبموعد اقصاه ٣٠ أيار ١٩٧٢، لاجراء الانتخابات في المدن ،لاخرى ، بالضفة الغربية .

ومن ثم هددت السلطات كل من يعارض اجراء الانتخابات ، وذلك بان هددت بتعيين ضباط لادارة البلديات التي لا تجري فيها الانتخابات ! وقد حذر الحاكم العسكري في نابلس مثلا « وجهاء » آلمدينة من مغبة محاولاتهم التأثير على السكان لمقاطعة الانتخابات !

ان الهدف من هذه الانتخابات في الضفة الغربية ، هو انشاء كيان فلسطيني هزيل يكون تحت السيطرة الاسرائيلية ، الاقتصادية والسياسية . اما الهدف الآني والتمهيدي ، فهو في احداث تغيير في الوضع القانوني القائم في الضفة الغربية ، من حيث صلتها بالاردن ، فنجاح السلطات الاسرائيلية المحلة في اجراء الانتخابات ، تعني حصولها على نوع من القبول والتسليم من المواطنين ، بسلطة الحكم العسكري الاسرائيلي كبديل لسلطة الحكم الاردني .

وسيكون لهذا النجاح مضاعفات بالغة الخطورة ، ويزيد من خطورة الامر ان السلطات الاسرائيلية لم تحدد حتى الان الوضع القانوني للمناطق المحتلة ، فهي تصرها مناطق « محتفظ » بها ، وبدورها « جيش الدفاع الاسرائيلي » ، وتعتبر ايضا سلطتها كبديل لسلطة محتلة هي السلطة الاردنية .

واذا كانت اسرائيل تحاول من وراء اجراء الانتخابات ، ان تظهر على الصعيد الدولي بمظهر « ديمقراطي » يتعاون مع سكان المناطق العربية المحتلة ، و « حسب ارادتهم » ، فانها تستهدف على الصعيد المحلي ، خلق فئة قيادية جديدة تكون بحكم مصالحها الاقتصادية والسياسية ، مرتبطة ومتعاونة مع الاحتلال ، وتعتمد في رصيدها الشعبي على دورها كمدافع عن المصالح الاقتصادية والحياتية لسكان الضفة لدى السلطة الاسرائيلية .

فالبلديات هي حاليا ، المؤسسة السياسية الوحيدة التي يمكن من خلالها اجراء نوع من التمثيل المحلي ، وهي تسعى الى ابعاد القيادات الوطنية عن موقع تمثيل الشعب الفلسطيني ، وبان هناك قيادات « شرعية منتخبة » لها وحدها حق تمثيل الشعب .

واسرائيل تستغل هنا غياب حركة مقاومة فلسطينية قوية في الضفة الغربية ، على اثر النكسة التي اصابت المقاومة في الاردن ، بعد مذبحة ايلول ١٩٧٠ . وهذه الحقيقة القائمة حاليا ، من شانها ، حسب ما تامل تل ابيب، تمكين رؤساء هذه البلديات من الوصول الى مراكز نائية وقوة حقيقة ، بعهد لها المضي بمخططها الصهيوني الذي يتضمن خلق كيان فلسطيني من نوع معين .

فنجاح هذه الانتخابات القادمة سيمكن اسرائيل من العوده الى جر قضية الشعب الفلسطيني وحله في تقرير مصيره ، الى مجرد « قضية لاجئين » ، وتمكن من ذلك ابراز العادات الضعفه التي تريدها ، ثم تعمد الى قرار اجراء استفتاء شعبي على حلول مختلفه : دوله فلسطينيه مستقله ، اتحاد فدرالي مع الاردن ، اتحاد فدرالي مع اسرائيل، الانضمام الى الاردن او الى اسرائيل .

وقد جاء في « عال همشمار » الاسرائيلية (١٩٧١/١٠/٢٠) : « نريد ان نامل بان نستعمل اجراء الانتخابات البلدية كمرحله اولى في عملية السماح بالنشاط السياسي في الضفه ، وفي نطاق التحديدات الملزمة لوجود الحكم العسكري ومهمه هذا النشاط هي اعداد الشعب الفلسطيني ليقوم بمساهمه كعامل موفق ومعجل في احلال السلام في منطقتنا » .

التحركات في غزة

وقال (عنان صدي) في جيروزاليم بوست (٧١/١٠/٢٥) حول الاتجاه المهتم بالتعايش مع اسرائيل : « .. ولكي يتفوق اي اتجاه من هذه الاتجاهات يجب ان يكون مقبولا من قطاع غزة. ومن المحتمل جدا ان يكون الصوت الحاسم في القطاع هو صوت رئيس البلدية الجديد الحاج رشاد الشوا » .

وتحدث صدي عن انطباعه بعد الحديث مع الشوا ، بان الحاج المذكور لن يسمح للعناصر النشيطة في الضفة الغربية بان تتكلم باسم غزة ، وبانه لا يحمل اي عداوة لحسين، ويعتقد ان بامكان اسرائيل الوصول الى تسوية سياسية معه ، وهو يريد تشجيع ما يسميه « مجتمعا جديدا في غزة » ، يفرض مستقبله على الفلسطينيين والعرب ، وهو يعد بتنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية في القطاع ، ويقسم في الوقت نفسه ان يظل القطاع جزء لا يتجزا من الوطن العربي (!)

وكانت السلطة الاسرائيلية المحتلة قد عمدت الى الاعلان بان رشاد الشوا قد انتخب للبلدية من قبل ٦٠٠٠ شخص من سكان القطاع (!) وبان الحكم العسكري صادق على ذلك فقط ، وذلك لاضفاء صبغة من « الشرعية » على العملية . وهي تحاول خلق زعامة محلية تهتم بشؤون اهل القطاع الحياتية لدى السلطات ، وتكون بالمقابل وسيلة هذه السلطات لتحقيق ماربها السياسية في القطاع .

وقد جاء في ملحق « عال همشمار » (١٩٧١/١٠/٨) انه ينبغي اعتبار هذا التعيين (تعيين الشوا) نهاية المطاف وعدم الاكتفاء بذلك النجاح الذي يتمثل بمطاردة المخربين ، كما لا ينكي الاعجوبة الاقتصادية التي تمر بالقطاع . لقد حان الوقت في النهاية لبلورة زعامة محلية هناك مشاكل كثيرة ومعقدة في قطاع غزة تنتظر متفذا .. ولكن فوق كل شيء هناك حاجة الى وضع قيادة مسؤولة ومقبولة توجه مئات الالاف من اللاجئين وسكان المدن الذين بقوا كقطيع دون راعي .. »

وقد سمح الحكم العسكري لرشاد الشوا اختيار اعضاء المجلس البلدي كما يريد (!) وهو يساعد الشوا في عد نفوذه السياسي الى كافة القطاع . وذكرت معاريف (٧١/١٠/٢١) قول الشوا في مقابلة له مع قائد المنطقة بانه على الحكم الاسرائيلي ان ينفذ له عددا من الامور حسب الطلب ، وذلك لكي يرى المواطنون بعد ان اصبح رئيسا للبلدية ، ان الحكم العسكري سيجيب له !

وفي الواقع تنسجم ميول الشوا الى حد كبير مع الاتجاه الذي تدفع به اسرائيل وتحميه الان في الضفة الغربية ، ففي عدة مناسبات اعلن الشوا عن استعداده « للكفاح من اجل اقامة دولة فلسطينية » ، وبانه لا يريد « عودة المصريين » ، كما لا يرغب في بقاء الاسرائيليين « رغم جميع الكتاب والنظور الذي يجلبونه لسكان قطاع غزة » !!

وقد اكد الشوا نيه في العمل على اساس قناعاته السياسية في تصريحه لدى تسلمه رئاسة البلدية عندما قال : « ان البلدية سوف تضطلع الى العمل في السياسة ايضا ، اذ توجد مواضيع سياسية يوجب على البلدية ابداء رايها فيها لكونها ناطقة باسم السكان . فلغاية هذا اليوم لم تكن شيء كهذا في غزة ، فمنذ الان يصبح هذا الشيء قائما » .

وقد برزت الاهمية التي تعلقها السلطات الاسرائيلية على الشوا تذكر انه عندما تعرض الشوا لمعامله سيئه من جنود اسرائيليين لم يتعرفوا عليه ، سارع وزيران الى استرضائه واعتذر منه شخصيا كل من وزير الشرطه ووزير الدفاع . فالسلطات الاسرائيلية تراهن عليه ليتزعم الزمرة التي ستنفذ من خلالها خطتها للضفة الغربية ، في القطاع .

الكيان الفلسطيني

قال دابن روبنشاين في صحيفه « دافار » (٧٢/١/٢١) ان التصريحات في المناطق المحتلة لانتخابات المجالس المحلية تتراوح بين اعتبار هذه الانتخابات خطوة لترسيخ الاحتلال او بداية الدولة الفلسطينية المستقلة .. ان ما يجري في الضفة في الاسابيع الاخيرة يشير الى انه ليس ثمة ما يعيق اجراء الانتخابات . وعلى الرغم من ارتباك مختلف ازعماء الشعبيين .. فستكون الانتخابات احدى الاعمال الناجحة جدا للحكم الاسرائيلي » .

واكدت « هآرتس » (١٩٧١/٩/٢٧) الهدف البعيد المدى لاجراء هذه الانتخابات عندما قالت قبل اعلان القرار باجراء الانتخابات ، رسميا : « .. ان القرار الحاسم في هذا الصدد سؤجل بضعة اسابيع الى ان يتم اجراء بعض الوضيحات في المجال الدولي ، وبعدها سيسهل على الحكومة اجراء توضيحاتها ومناقشاتها. وبعقد الحكومة ان بعض القرارات في هذا الموضوع يجب ان تخذ بالتنسق مع وزير الخارجية ابا ايبان الموجود حاليا في الامم المتحدة » .

أما عن الاتجاهات السائدة في الضفة الغربية والتي تعكس في الواقع خطورة الوضع فيها ، فقد كتب عنان صدي في جيروزاليم بوست (٧١/١٠/١٥) بقول : « تالف الجماعه الاولى من رؤساء البلدات بقيادة الجعبري ، وتحاول شق طرق مستقل في الشؤون المحلية ، على الرغم من ان الكثرين منهم مربطون ارباطا قويا مع عمان . ويتضح سجه للبرالية الحكم الاسرائيلي ان جهودهم سجه نحو نوع من الحكم الذاتي » .

وقال : « وينقسم المتفقون النسبي في الضفه الغربية ، الى فريقين : لم يتخذ الاول موقفا علنيا وهو حائر بين نظامات ذات افق عربي ، وبين الرغبة بالتعايش مع اسرائيل كدولة ذات سيادة . ويعمل الفريق الثاني ، وهو مسموع اكثر ، لوقف العوده الى الاردنين باي ثمن . واحد قادة هذا الاتجاه هو محمد شلبايه ، محرر في جريدة القدس ومؤلف كتاب « لا سلام دون دولة فلسطينية مستقله » .

« .. ولمة اتجاه آخر مهم ايضا بالتعايش مع اسرائيل. وهذه هي اكبر فئة عدديا – العمال .. ان عشرات الالوف من العمال المحليين يفضلون الحكم الذي وفر لهم العمل ورفع مستوى المعيشة .. » (!)

وكان بوري افنيري قد خلص الى استنتاجات قال انها نتيجة لقاءات مع «وجهاء فلسطينيين» في الضفة الغربية (هآرتس ٧١/١٠/١٤) ، فاعرب عن اعتقاده :

« ان الاغلبية الكبرى من الشعب الفلسطيني في المناطق المحتفظ بها ، تلتقي مع زعمائها حول المبادىء التالية : .

١ – على الشعب الفلسطيني وحده ان يقرر مصيره .

٢ – ينبغي ان يتم ذلك من خلال السلام مع اسرائيل .

٣ – يجب ان يؤدي ذلك الى اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع ، وتكون عاصمتها القدس الشرقية » .

واضاف افنيري يقول بوجود ارادة مختلفة بالنسبة لمستقبل العلاقات بين ضفتي الاردن : « هناك من يؤمن بالانفصال النهائي . وهناك من يعتقد بضم الضفة الشرقية الى الدولة الفلسطينية بعد اسقاط حسين . وهناك من ياخذ في الحسبان اية علاقة رسمية على شكل اتحاد بين كنفدرتين شرط ان لا يسمح بقدوم اي حاكم او شرطي اردني الى الضفة الغربية».

مشروع جديد مفاجيء ؟

اما حول الوسائل المتداولة لتحقيق هذا المشروع ، فيقول افنيري بوجود ثلاث وسائل الاولى مثالية وغير واقعية ، والثالثة تقع بين الاثنين ، اما الوسيلة الثانية التي يرى فيها احتمالات اكبر . فهو يقول : « ... وهناك مشروع اكثر اعتدالا وضعته شخصية مسيحية كبيرة ، تفضل الا تعلن عنه بنفسها ، وان تتولى ذلك شخصية اسلامية ، والمشروع هو : يعين الحكم العسكري الاسرائيلي حالا ، حاكم منطقة او قائمقاما ، يتولى ادارة الشؤون المدنية في اطار الحكم . يجري القائمقام انتخابات للبلديات والمجالس المحلية بعد ان يسمح بحرية النشاط السياسي ، وتمكن القوى السياسية الجديدة في الضفة الغربية من التعبير عن نفسها في هذه الانتخابات ، وتقوم زعامة متنوعة واكثر تمثيلا.

وبعد الانتخابات يجري استفتاء عام... وتعقد الزعامة السياسة السلام مع اسرائيل » .

ان الواضح اليوم من ان انحسار العمل الفدائي في الارض المحتلة وقطاع غزة خاصة ، والضربة القاسية التي وجهت الى المقاومة في الاردن ، والهدوء الذي سود جبهات القتال ، هي عوامل اساسية لعبت الدور الحاسم في مباشرة سلطات الاحتلال الاسرائيلي مرحلة جديدة من مخططها ، تمهد السبيل خلالها ، لاقامة دويلة فرسطينة مرتبطه باسرائيل وتحت زعامة قيادة مرشوة وبالتالي ذات مصلحة في هذا الارتباط .

لذلك فان نجاح اسرائيل بالمضي في مخطط هذه المرحلة الدقيقه اي نجاحها في اجراء الانتخابات الملائمة وفي ظرف ملائم ، يوقف على حدوث تغير في هذه العوامل ، ولقي بصورة خاصة، مسؤوليات خطرة وملحة على قيادات المقاومة الفلسطينية بصورة خاصة ، تتعلق بالعمل في كل من الضفة الغربية و لقطاع لاحباط هذا المخطط باحباط عمليات اجراء الانتخابات فيها.

النظام الاردني يرفع حدة اضطهاده للنقابيين

« في تمام الساعة الثانية عشر والنصف من ليلة يوم الاربعاء الموافق ١٩٧٢/١/١٢م حضر اثنان مجهولان لمنزل امين سر النقابة العامة لعمال الكهرباء بالاردن السيد وليد الخياط واقتادوه على بعد عشرين مترا من منزله وطلبوا منه عدم ترشيح نفسه لعضوية الهيئة الادارية النقابية بعد ان تاكدوا من شخصيه ومركزه النقابي ، ولما حاول التاكد من هويتهم وشخصيتهم فاجاء احدهما بضربة على وجهه منابها طلبه بعدم ترشيح نفسه لانتخابات نقابته القادمة ، الامر الذي دفع امين السر للتجاوب آنيا معهما ، ولم يكتفيا بذلك بل طلبا منه ايضا ان ينصح امين سر نقابة عمالية اخرى وهو الزميل محمد قاسم امين سر نقابة عمال الحدادة والتجارة بان لا يرشح نفسه لانتخابات نقابته وقد رفض السيد وليد الخياط بان يكون وسيلة لتهديد غيره .

ان الهيئة الادارية للنقابة العامة لعمال الكهرباء بالاردن تدارست هذا الحادث الغريب الاخلاقي الذي تعرض له زميلنا امين السر ونعلن استنكارها الشديد وتعتبره اعتداء سافرا على الحريات النقابية في هذا البلد وتطالب المسؤولين في الدولة وفي مقدمتهم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتوفير الحماية الكافية للقادة النقابيين وضمان حرية ممارسة الديمقراطية النقابية في انتخابات اللجان الادارية للنقابات العمالية في الاردن .

ان الهيئة الادارية تعتبر هذا الحادث بادرة خطرة ليس فقط على شخص امين سر نقابتنا وانما خطورتها ايضا على النظيم النقابي بأكمله المبني على اساس ونظم بموجب القوانين المتبعة في هذا البلد لاننا نرى بان الغاية من ولاء هذا الحادث هو النظام الرجعي الحاكم في الاردن المنفذ لمخططات الامبريالية والحارس الامين للوسعية الاسرائيلية ، ما زال يواصل اساليبه الارهابية والبوليسية في ارهاب الجماهير في الاردن التي تعرض باستمرار وبشكل يومي ، سواء المواطنين او المؤسسات النقابية . فقد اقدمت عناصر من السلطة الاردنية، بعمل اجرامي يضاف الى رصيدها المليء بالمجازر ضد ابناء الشعب الذي عبر في اكثر من مناسبة رفضه لما يمثله النظام واجهزته القمعية الارهابية ، فقد اقدمت عناصر من السلطات بالاعتداء على احد النقابيين الاردنيين وهو السيد وليد الخياط امين سر النقابة العامة لعمال الكهرباء ،

وقد اصدرت الهيئة الادارية للنقابة العامة لعمال الكهرباء بالاردن بيانا موجها الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، قالت فيه :

ارهاب النقابيين والعمال في هذا البلد بالاتهاد عن نقاباتهم ، وبالتالي اضعاف الحركة النقابية ونشاطاتها الهادفة لرفع مستوى عمال الاردن والدفاع عن مصالحهم ومكتسباتهم وتوفير الحياة الكريمة الشريفة لهم ونفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام "

الهيئة الادارية للنقابة
العامة لعمال الكهرباء في الاردن

رجال الجبهة الشعبية في الداخل يواصلون عملياتهم الجريئة ضد منشآت واجهزة العدو

استمرارا في تنفيذ استراتيجية الجبهة الشعبية عكربا ولافشال كل الحلول التصفوية وكشف كل المتواطئين والمتخاذلين، يواصل ثوار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملياتهم العسكرية الناجحة ضد الوجود الاسرائيلي على ارض فلسطين ، وناثرين الرعب بين صفوف الصهاينة مكبدين العدو خسائر كبيرة في الافراد والمعدات .

وقد قام ثوار الجبهة الشعبية بالعمليات التالية :

■ في بار ايلان :

قامت مجموعة الشهيد عبدالمحسن حسن بوضع عبوات ناسفة تحت امعدة ومحولات الضغط العالي للكهرباء في احد شوارع بار ايلان جنوب تل ابيب . وقد انفجرت العبوات في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم ١٩٧٢/١/١٧ ونتج عن الانفجار تدمير الاعمدة والمحولات تدميرا كاملا . وقد اعترف العدو بالحادث وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

■ في جامعة تل ابيب :

قامت مجموعة الشهيد نزار ابو فرخ بوضع عبوات ناسفة في مدخل جامعة تل ابيب وانفجرت العبوات في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٧٢/١/١٧ . وقد ادى الانفجار الى تدمير جزء من البناية وتحطيم جميع زجاج الجامعة ، وقد اعترف العدو بالحادث وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

■ في حيفا :

استطاعت مجموعة الشهيد سمير البيطار وضع عبوات ناسفة في معهد نادي حيفا الواقع على ساحل البحر قرب الهداراكرمل في حيفا . وانفجرت العبوات يوم ٧٢/١/١٨ ونتج عن الانفجار تدمير جزء من المعهد تدميرا كاملا واشتعال النار فيه . وقد اعترف العدو بالحادث . وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

■ في حيفا :

وفي نفس اليوم قامت مجموعة الشهيد راجح فرز الدين بوضع عبوات ناسفة في مقهى وملهى البحرية قرب ميناء حيفا .

وانفجرت العبوات في الساعة العاشرة مساء بينما كان المقهى والملهى يغصان بالمتابعة . ونتج عن الانفجارات تدمير المقهى والملهى تدميرا جزئيا واشتعال النار فيه . كما انهمت المبنى المجاور لهما . كما قتل وجرح عدد كبير من افراد العدو . وقد اعترف العدو بالحادث ولكنه ادعى ان سبب الحادث هو عطب سيجارة مشتعلة رماها احد الموجودين في المقهى . وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

■ في منطقة جباليا :

قامت مجموعة الشهيد ابو طامت بنصب كمين لسيارة مخابرات للعدو الاسرائيلي

كانت تسير في الشارع العام الرئيسي غزة – يافا شرق معسكر جباليا وذلك حوالي الساعة السادسة مساء يوم ١٩٧٢/١/١٩ واستخدم ثوارنا في مهاجمة السيارة الرشاشات . ونتج عن ذلك اعطاب السيارة وقتل وجرح من فيها ومن بينهم قتل امريكية وجرح مدير المستشفى المعداني في غزة وهو عميل للمخابرات الاسرائيلية بشكل سافر ويشترك هو والامريكية بطرد الوطنيين العرب من المستشفى المعداني . وقد حضر الصهيوني موشي دايان الى مكان الحادث. وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

■ في غزة :

القى احد ثوارنا من مجموعة الشهيد ابو النصر قنبلة على سيارة محطة بجنود العدو يوم ١٩٧٢/١/٢٦ بينما كانت في الشارع الرئيسي مقابل منتزه البلدية في غزة .

واسفر الحادث عن قتل وجرح عدد من افراد العدو واعطاب السيارة . كما قام العدو بعدها باعتقال العشرات من المواطنين في الشوارع . وعاد مناضلنا الى قاعدته سالما .

■ في حيفا :

قامت مجموعة الشهيد سمير البيطار بوضع عبوات ناسفة في بناية سكنية تقع في شارع يافا في حيفا وصاحب هذه البناية اليجر دافيد سيمون ضابط مخابرات في حيفا وهو المسؤول عن تعذيب رفاقنا الذين اعتقلوا في الجليل . وقد انفجرت العبوات في الساعة الحادية عشرة ليلا من يوم ٧٢/١/٢١ وادى الانفجار الى تدمير جزء من البناية واشتعال النار فيها وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين .

■ في تل ابيب :

قامت مجموعة الشهيد رياض جابر بوضع عبوات ناسفة قرب مبنى كوبات حوليم التابعة للهستدروت . وقد انفجرت العبوات في الساعة الخامسة صباح يوم ٧٢/١/٢٧ ونتج عن ذلك تدمير جزء كبير من المبنى الواقع في شارع نحالات بن يمين في تل ابيب . كما قتل وجرح عشرون من افراد العدو . وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين . وقام العدو على اثر ذلك باعتقال ما لا يقل عن الف شخص من العرب ولكن دون جدوى

■ في القدس :

قامت مجموعة الشهيد فهيم ابو غزالة بوضع عبوات ناسفة وحارقة في كل من معرض موبيليات ومقهى وملهى وقع هذه المحلات في شارع يافا في القدس المحتلة . وقد انفجرت العبوات جميعا في وقت واحد وذلك في الساعة الخامسة مساء يوم ٧١/٢/١ ونتج عن الانفجارات تدمير جزء من المحلات التجارية واشتعال النار فيها كما امتدت النيران الى محلات تجارية اخرى في نفس الشارع واستمر اشتعال النيران ساعات طويلة كما قتل وجرح عدد من افراد العدو. وقد اعترف العدو بالحادث . وعاد ثوارنا الى قواعدهم سالمين .